

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع : طلب توضيحات جبائية

المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 4 ديسمبر 2014

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي بينتم بمقتضاه أنكم وكيل لشركة و هي شركة مصدرة كليا متعاقدة مع ممثل تجاري لها بفرنسا (أجنبي الجنسية) وأنه في إطار تحويل مبلغ مالي إلى حريفكم الأجنبي طالبكم البنك بوثيقة في الخصم من المورد بنسبة 15% من مبلغ المداخل المضمّنة بالفاتورة طالبين مدّكم بتوضيحات حول الموضوع، يشرفني إعلامكم أنه بالرجوع إلى العقد المصاحب لمكتوبكم تبين أن خدمات الممثل التجاري المقيم بفرنسا وغير المستقر بتونس تقتصر على التعريف بمنتجاتكم في كامل تراب فرنسا و بيعه لفائدتكم عند الاقتضاء مقابل عمولة تحتسب بنسبة 25% من رقم المعاملات خال من الأداءات تطرح منها التخفيضات.

كما تضمن العقد أن العمولة يتم توزيعها كالتالي:

- 15% منها كمكافأة مقابل خدمات التمثيل التجاري
- 10% منها تخصص لتغطية مصاريف الممثل التجاري المبذولة في إطار تنفيذ العقد.

وعلى هذا الأساس لا تخضع العمولة المذكورة للضريبة بتونس و لا للخصم من المورد بهذا العنوان باعتبارها غير مصنفة ضمن المكافآت موضوع تعريف لفظة "الأتاوات" الوارد بالفصل 19 من الاتفاقية التونسية الفرنسية لتفادي الازدواج الضريبي المبرمة في 28 ماي 1973 . غير أن الإعفاء يبقى رهين تقديم المعني بالأمر لشهادة إقامة جبائية مسلمة من السلطات الجبائية المختصة بفرنسا.

كما أن تحويل المبالغ إلى المنتفع بها يستوجب الإدلاء بشهادة إعفاء مسلمة من قبل
مصالح المراقبة الجبائية المختصة. مع العلم أن الأداء على القيمة المضافة لا يكون
مستوجبا على العملية المذكورة باعتبارها مرتبطة بعمليات بيع منجزة بالخارج.

و تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

و تفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي